

معاون عميد كلية الإعلام لـ (٥) :

ندعو الى تأسيس قاعدة علمية وانطلاقة في خلق إعلام هادف



◆ سن القوانين والتشريعات الإعلامية بحاجة الى دراسة رصينة ◆

بغداد/ حامد المياحي
قال معاون عميد كلية الإعلام للشؤون العلمية والدراسات العليا في جامعة بغداد، ان انعقاد المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية هذا العام يمثل تظاهرة علمية متميزة ، لتسليط الضوء على اهم المعايير المهنية وحدود الحرية في الإعلام العراقي وايجاد الآليات المناسبة لارتقاء بهذا الإعلام في ظل التحولات الديمقراطية الجديدة، وان كلية الإعلام حرصت كل الحرص على عقد البرامج الثقافية الرائدة وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل النوعية لاستثارة روح البحث من اجل الوصول إلى نتائج واقعية طموحة تسهم بشكل فاعل في اغناء الإعلام العراقي ورفده بمزيد من الحلول والمعالجات للقضايا التي تعترضها بعض الإشكاليات المهمة في مجال الإعلام.

واضاف الدكتور عبد الامير الفصيل في حديث خص به (المدى) - ان المؤتمر الذي سيعقد يوم غد الاربعاء تحت شعار (من اجل اعلام حر ومسؤول) ، سيشهد مشاركة علمية واسعة من قبل اساتذة وباحثين من مختلف التخصصات الإعلامية الأكاديمية من داخل الكلية وخارجها ، وبمشاركة كبيرة من الرءلاء الباحثين في اقسام الإعلام من باقي الجامعات العراقية والمؤسسات الإعلامية.

حيث وصل عدد البحوث المشاركة (٤٠) بحثا ، توزعت على (٨) محاور مهمة في مختلف الموضوعات المتعلقة بواقع الإعلام العراقي ومشكلاته وتناولت اخلاقيات العمل الإعلامي ووسائل الإعلام بين الحرية والمعايير المهنية ، ومواثيق الشرف والتشريعات والقوانين الإعلامية ، والإعلام العراقي في ظل التحولات الديمقراطية ، والورق المستقبلي للإعلام العراقي ، ووسائل الإعلام ومصادر المعلومات ، والعلاقات العامة وادارة المؤسسات الإعلامية ، ومحور حدود الحرية في الإعلام العراقي.

المعايير المهنية

واشار الى ان المؤتمر يهدف ايضا الى الدعوة للمحافظة على المعايير المهنية للعمل الإعلامي، وحدود الحرية في الإعلام العراقي والمحافظة على المبادئ الأساسية في العملية الإعلامية كقاعدة لستراتيجيات مستقبلية ، واهم هذه المبادئ والاسس هي (الصدقية، والامانة ، والشافية ، والحداية ، والاستقلالية ، والاعتدال ، والعومية) وكذلك تشخيص مواطن القوة والضعف في الجسد الاعلامي العراقي ، وتحديد الاخطاء والسلبيات والنقرات التي يعيشها الإعلام بكل اشكاله ووسائله المختلفة ، وبشكل موضوعي يخدم الإعلام الحر والعلمية الديمقراطية في العراق الجديد والابتعاد كل البعد عن الاساليب غير الموضوعية والتسلط ومحاولات القرض والضغط والتسلط ،وهذا ما لاانتعاه ان يصيب اعلاننا الجديد.

أعمال المؤتمر

واوضح ان منهج اعمال المؤتمر الذي سيستمر لمدة يومين (١٣-١٤) من أيار الجاري ،سكن في اليوم الاول جلسة افتتاح المؤتمر، على قاعة فندق المنصور ميليا ،ومن ثم توزع الجلسات على مدار اليومين بواقع جلستين في كل يوم صباحية ومساءلية ، وفي ختام أعمال المؤتمر في اليوم الثاني ، سيصدر المؤتمر عددا من التوصيات في بيانه الختامي، وسوف ترسل هذه التوصيات الى عدد من الجهات المعنية ، ومن اهمها وزارة التعليم

واكد الفصيل :- ان الكثير من الباحثين وفي هذا الوقت بالذات ،يؤكدون ان وسائل الإعلام أصبحت اليوم ذات اهمية كبيرة في غرس اتجاهات وقيم تؤدي الى تغييرات سلوكية لدى الفرد والمجتمع واحداث تحولات كبيرة في طريقة التفكير والعمل والحياة ، ولأن الإنسان في اغلب الاحيان يفكر ويتأثر ويسلك سلوكا يتناسب مع مؤثرات بيئته ، لذلك تستخدم وسائل الإعلام كوسيلة مهمة للتأثير وتغيير الاتجاهات وبالتالي خلق سلوك مطلوب يقع ضمن اهداف القائم بالاتصال والمجتمع المستهدف.

في هذا المؤتمر ان يحرر ويغوص ويتعمق في هذا المجال البحث العلمي لمعرفة حجم ودور الإعلام في إعادة الترتيب القيمي والسلوكي للمجتمع المستهدف عن طريق خلق المعايير الجديدة ، وفرض الأوضاع الاجتماعية المرغوبة والمعاونة على انشاء قواعد واطر مرجعية جديدة ومتابعة الظواهر المرفوضة والمنحرفة وكشفها ، وتعديل المواقف والاتجاهات الضعيفة وتدعيم الافكار والاتجاهات التي تتلاءم وروح العصر ، وايجاد لغزات في بنية القيم المرفوضة ، وهنا نرى كيف نستطيع

رسائل الإعلام ان تنسلل للتأثير وزعزعة القناعة بها واطهار مساوئها واضرارها ، وبذلك تتلخص مهمة الإعلام في النظام الديمقراطي الجديد بتقديم المعلومات الصحيحة للمواطنين .

التشريعات الإعلامية

وفيما يتعلق بمحور تشريعات القوانين الإعلامية، وما للكلية من دور في رفد الجهات التشريعية باهم البحوث والدراسات استرسل قائلا: ان كلية الإعلام كما هو معروف للجميع ، هي مؤسسة أكاديمية وزاخرة بالكفاءات العلمية التي تجمع بين الفكر العلمي والعلمي، خلال المنجز العلمي ،في سن القوانين والتشريعات ، ومن بين محاور المؤتمر هو التركيز على هذا الجانب ، ونتمنى من الجهات التشريعية أن تستأنس برأي اساتذة الكلية ، لأن التشريعات وسن القوانين والمواثيق الإعلامية تحتاج الى مع مراعاة خصوصية مجتمعنا واستلهم القيم الأصيلة منه . وهذا يتطلب منا اجراء بحوث علمية تتمتع بجودة شاملة تقوم على المشاركة الجماعية والتفاعل

والجهات الحكومية وغيرها. وهذا يجنبنا ظهور تشريعات تكون مع ايام ولانها الاولى تكون بحاجة الى العودة لدراستها مرة أخرى وتعديلها بين الحين والآخر وهذا مايتسبب في اختلالات تؤثر في جميع مفاصل الحياة وليس فقط في الإعلام.

وافاد ان المؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنها كلية الإعلام مراكز للأشعاع الحضاري والفكري والعلمي ومن خلال التظاهرات العلمية يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيها القدرة على الابداع والابتكار لصياغة الحياة وتقع عليها المسؤولية المباشرة في تحقيق الاهداف المطلوبة وللمهاتما الدراسة والبحوث العلمية في شتى جوانب المعرفة الإنسانية والدراسات المتصلة باختصاصاتها وواقع الاحتياجات الجديدة التي تضمن المستويات العلمية الرفيعة لتناسب العصر ومتطلباته وما يؤدي الى تقليص الفجوة العلمية والتقنية الموجودة بيننا والدول المتقدمة مع مراعاة خصوصية مجتمعنا واستلهم القيم الأصيلة منه . وهذا يتطلب منا اجراء بحوث علمية تتمتع بجودة شاملة تقوم على المشاركة الجماعية والتفاعل

بين عناصر العملية التعليمية والتركيز على النوعية ، والانطلاق من احتياجات سوق العمل والمجتمع وماتتطلبة التنمية وبرامج التخطيط الاستراتيجي، خصوصا وان بلدنا يمتلك من الطاقات البشرية والثروات المادية ما يؤهله ان يكون متفوقا على كثير من البلدان ، لذلك نطالب ونتناشد الجميع ببذل قصارى جهودهم للوقوف الى جانب الجامعات وانجاح عمل هذه الصروح العلمية الكبيرة والروافد المهمة في مجال العلم والمعرفة باعتبار ان المؤسسة التعليمية هي الركيزة الاولى في بناء الامم والشعوب على مختلف الصعد العلمية والتربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تحديث المناهج

وعن ضرورة تحديث المناهج الدراسية والالحاق بركب العالم المتطور ،اكد ان الكلية تسعى دائما ومن خلال العديد من المؤتمرات العلمية الى تحديث المناهج الدراسية بما يتلاءم والواقع العلمي المتطور الذي يشهده العالم وفي مختلف الاختصاصات للاطلاع على آخر التطورات والتقدم العلمي والتكنولوجيا

تخصيص مقاعد

وطالب في هذه المناسبة بتخصيص مقاعد لطلبة الكلية من خلال يعثا او زعلمات دراسية خارج العراق ، معتبرا هذا الموضوع في غاية الاهمية ، ولكن مرتبط بدائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تمنحنا عليها ان تضع تخصصات الإعلام في برامجها لاتاحة الفرصة لطلبة الكلية ، لاسيما في مجال الدراسات العليا (المجستير والدكتوراه) ، تكون الكلية هي الوحيدة في العراق فيها دراسات عليا ليس فقط على مستوى الدراسات العليا بل حتى الدراسات الاولى . يذكر ان كلية الإعلام في جامعة بغداد -تأسست عام ٢٠٠٢ وكانت قسما تابعا لى كلية الاداب، وقد تأسس هذا القسم في عام ١٩٦٤بمعاون (قسم الصحافة) وتخرجت البدعة الاولى من طلبة هذا القسم في العام الدراسي ٦٧-١٩٦٨ وكان عددهم (٥٤) طالبا وطالبة. والان الكلية فيها ثلاثة اقسام (قسم الصحافة وقسم الصحافة الاناعية والتلفزيونية وقسم العلاقات العامة).

بحضور نخبة من أساتذة الجامعات

مناقشة 70 بحثاً في المؤتمر

العلمي لكلية الآداب

في الجامعة المستنصرية

بغداد / المدى
بدأت اعمال المؤتمر العلمي السادس عشر لكلية الاداب في الجامعة المستنصرية بحضور نخبة من اساتذة الجامعات العراقية. وقال عميد كلية الاداب الدكتور محمد الشمري لـ (المدى): ان المؤتمر الذي يستمر يومين متتاليين ستلقى فيه بحوث في مجالات اداب اللغة العربية وعلم النفس والفلسفة والتاريخ واللغتين الانكليزية والفرنسية وادابهما لاساتذة الكلية وباحثين اخرين من الجامعات العراقية. و اضاف الشمري ان عدد البحوث المشاركة بلغ اكثر من ٧٠ بحثا في مختلف الاختصاصات تطرح على مدار يومي المؤتمر مشبرا الى ان المؤتمر يأتي ضمن سلسلة من المؤتمرات التي درجت الكلية على تنظيمها كتقليد علمي من شأنه

قال ان المتوقف من المشاريع جزء وليس الكل وما يثار "زوبعة إعلامية"

محاظ ذى قار: مكافحة الفساد من أولوياتنا . ومشكلة البطالة تواجه انعدام التعيينات

الناصرية / حسين العامل

قال محافظ ذى قار طالب كاظم الحسن ان مواجهة ظاهرة استشراء الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية ستكون من اولويات الحكومة المحلية الجديدة وان الحرب على الفساد لا تقل شانا عن الحرب على الارهاب شديدة في الوقت نفسه على اهمية الاعتماد على الكفاءة والخبرة في ادارة شؤون المحافظة.

واوضح الحسن خلال مؤتمر صحفي عقد في ديوان محافظة ذى قار امس الاول وحضرته المدى: وضعتا في حساباتنا مجمل القضايا الاقتصادية وستكون مواجهة الفساد من اولوياتنا ، و اضاف ان الفساد منتشر بجسد الحكومة سواء منها المحلية ام المركزية والحكوماتان عازمان على محاربة ذلك بكل جدية، مشبرا الى ان المحافظة ستعتمد في توجيهها في التعيينات وغيرها من الامور الادارية على الكفاءة والخبرة رغم وجود المحاصصة التي قال عنها " انها مرفوضة حتى في المركز ". و اشار محافظ ذى قار الذي تسلم مهام منصبه منذ مايقارب الاسبوعين الى ان جولاته الميدانية في عدد من الاحياء السكنية و لاسيما مدينة الصدر كشفت عن حجم البؤس الذي يعانيه سكان تلك المناطق لافتا الى انه سيعمل على رفع الحيف عن المناطق المذكورة وتحقيق مطالب السكان المحليين باسبل والامكانات المتاحة.

وعن نقشي ظاهرة البطالة في محافظة ذى قار وامكانية معالجتها قال الحسن:



مديرية مرور بابل : بعض التجار استوردوا دراجات "بالات" غير خاضعة للتسجيل

انتشار ظاهرة الدراجات النارية . فوضى وفزع وحوادث سير مؤلمة

ومدة نفاذ الإجازة خمس سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز تسير الدراجات النارية في الشوارع مالم تكن مسجلة في دوائر المرور، ولضباط المرور حيز المركبة عند المخالفة ريفما تتم معاملة تسجيلها اصوليا ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر كل من قاد مركبة بدون إجازة سوق أو إجازة مسحوبة أو إجازة ملغاة.

مرور بابل

وقال مصدر في مديرية مرور بابل رفض الكشف عن اسمه ان جميع الدراجات النارية التي هي أكثر من١٢٥ حصانا في محافظة بابل غير مسجوع لها بالتجوال داخل المحافظة الا ضمن ضوابط مخصصة من المرور وتكون باسم الدوائر وتحمل بلجا مخصصا لها ضمن توجيهات اللجنة الأمنية في المحافظة علما بأن جميع الدرجات النارية يجب ان تخضع للتسجيل في دائرة المرور ويتم منحها إجازة . وأضاف المصدر أن بعض التجار استوردوا دراجات نارية أقل من ١٢٥ حصانا وتسمى دراجات البالات وهذه غير خاضعة أساسا للتسجيل ولا تستطيع أن نحاسبها إلا في حالة مخالفة الأنظمة المرورية لذا أطلب من الجهات المرورية أن تعمل على القيام بوضع شروط خاصة لها من أجل تسجيلها حتى تصبح خاضعة لقوانين المرور.



سنة وأن يجتاز اختبارا فنياً في قيادة الدراجة النارية وأن يكون مطابقا لقوانين المرور مع توفر اللياقة البدنية والصحية معززة من قبل لجنة طبية مختصة

سوق صادرة باسمه وتتمنح إجازة المرور. وتنفذ إجازة السوق لن تتوفر فيه شروط منها أن يبلغ من العمر ١٦

من لدية دراجة خاصة مع توفر مستلزمات الامان. ومن باجواء مناسبة وهم لا يلتزمون بتعليمات حركة المرور في الشوارع والساحات.

شرطة المرور

توجهنا بسؤال لشرطي المرور محمد سلمان الذي قال : كل هذا امر معروف ، وليس هو التجاوز الوحيد على الضوابط والقوانين وصار هذا الموضوع معروفا ومألوفاً ، لا يختلف في خطورته عن استعمال السيارات وخصوصاً من قبل الشباب الصغار ، واعتقد بأن هذا الامر مرتبط بالوضع العام الذي يعيشه البلد ،على الرغم من ان مدينة الحلة من المدن الأكثر استقراراً وامانا ويفترض في مثل هذه المدن ان تتضخ سيادة القانون، كذلك علينا ان نعترف بأن شرطي المرور كثيراً ما يتعرض للتجاوزات وهو يؤدي واجبه الوطني وحصلت لنا اشكالات اتسعت وتحولت الى مشاكل لم تجد حلا لها بين الشرطة والمخالف والعشيرة.

وقال عضو المجلس المحلي عدنان طاهر: هذه مشكلة حقيقية تحتاج الى تضافر جهود الشرطة وإدارات المدارس والمجالس المحلية ومنظمات الطلبة والشباب لارشاد مستعملي الدراجات كما ان الدراجات النارية كثيراً ما استعملت مع الهوائية لاعمال ارهابية ولابد

رأي القانون

وطرحنا سؤالنا على القاضي شرف المعموري فقال بجواب تحريري:

تعرف الدراجة النارية ، بأنها مركبة معدة للنقل ذات عجلتين الى ثلاث عجلات ، مزهجة بمحرك الي لانتفاع ولا يكون تصميمها على شكل سيارة وأن لا تقل قوة المحرك عن ١٢٥ سي سي. وأن شخصا يقود مركبة